

يا عمال العالم، اتحدوا!

طريق البلشفية



عزالدين بن عثمان الحمدي

حول بعض التحويلات
التي نشدها الحركة الشيوعيّة
في تونس بعد 14 جانفي

نشر النشر البلشفي العربي

تونس، حزيران 2012

يجب أن نسجل بكل موضوعية تطورا سياسيا هاما حصل وبحصل بعد انتفاضة 14 جانفي ويخص حركة الوطنيين الديمقراطيين. هذا التطور يتمثل في مغادرة هذه الحركة الأرضية العامة للحركة الشيوعية الثورية. ويبرز هذا التطور من خلال المواقف التي عبر عنها الناطق الرسمي للحركة السيد شكري بلعيد عديد المرات وآخرها ما ورد في جريدة الشروق بتاريخ 13 ماي 2011:

1 نشرة

التخلي صراحة عن نظرية دكتاتورية البرولتاريا وإدانة التجربة الاشتراكية السوفياتية. وتبني الديمقراطية البرجوازية باعتبارها أرق أشكال التنظيم السياسي وإدارة الصراعات. يقول السيد شكري بلعيد: «فمنذ ثورة 1848 في فرنسا مثلا، يتضح أن الديمقراطية متأصلة في الحركة الماركسية. وبالنسبة إلى حركتنا في تونس، خسرنا ذاكرتنا ووعينا بسبب نظام الحزب الواحد القائد، فقطعنا معه تماما رغم أن الأصل هو تعدد الأحزاب حتى في ظل الاشتراكية... فأصل الصراع هو التعدد، وحركتنا مبنية على الصراع»

2 نشرة

اعتبار الجيش التونسي جيشا وطنيا شعبيا، وهو ما يعني التخلي عن مقولة أن تونس شبه مستعمرة ترزح تحت الاضطهاد الامبريالي الاقتصادي والسياسي والعسكري والإكيف يوجد جيش وطني شعبي في ظل الوضع شبه الاستعماري؟ ولا يسعنا إلا أن نسأل السيد بلعيد: من قام بتربية هذا الجيش ومن نظمه على أسس وطنية وشعبية؟ هل هو العميل ابن علي؟ أم بورقيبة؟ أم أمريكا حيث يجري تدريباته ومناوراته المشتركة ويتسلح بفضلات الجيش الأمريكي؟ يقول السيد شكري بلعيد: «الجيش الوطني الشعبي لا بد من تعزيزه والوقوف إلى جانبه ودعمه مع تحديد دوره بأنه جيش جمهوري مهمته حماية الوطن (الحدود) واحترام الدستور والخضوع للمؤسسات الدستورية نحن قلنا أننا لن نسمح لأي كان بالمساس بالجيش، وأكدنا ذلك في بياناتنا الأخيرة... ونرفض إدخاله في صدمات اللعبة السياسية».

التخلي عن النضال الثوري ضد الامبريالية وضد البرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاكين العقاريين الذي كان يطرحه تاريخيا الوطنيون الديمقراطيون. هذا النضال يفترض تصفية هذه الطبقات ومعها الهيمنة الامبريالية عن طريق الثورة لا عن طريق الانتخابات وصندوق الاقتراع كما يطرح الآن السيد شكري بلعيد : «ليس لنا أي مشكل في خوض «الخصومة» الانتخابية مع كل الأطراف بمن فيهم النهضة التي نعرف مجملها... علما أن حركتنا تضم آلاف المنخرطين من الإطارات والكوادر الآن في كامل أنحاء البلاد واجتماعات تشهد نجاحا كبيرا رغم أننا لا نلجأ للحافلات لنقل الناس، نأمل فقط في حيادية الإدارة وحيادية المساجد وإلغاء المال السياسي ثم فليتنافس المتنافسون وهذا ليس مستحيلا، إذ توجد الآليات والإجراءات الضرورية للمراقبة المالية وغيرها للأحزاب على غرار ما هو في الدول الديمقراطية، ولنا تصور تفصيلي في ذلك سنفصح عنه إذا ما رغبوا في ذلك، خاصة أن حركتنا بها مخصصون في القانون والمال والمراقبة. ونحن لن نخاف من ذلك لأن لدينا المال الضروري للتحرك، ويمكن محاسبتنا بالملم عن مصادره... لكن المهم مراقبة الجميع على قدم المساواة... ثم يأتي بعد ذلك التنافس السياسي الشفاف في الانتخابات وتترك للمواطن حرية الاختيار وفق ما يقوله لينين «الانتخاب هو أرقى أشكال الديمقراطية»... مع ضرورة القطع مع نظام الحزب الواحد الاستبدادي.»

لا يمكن تحقيق أهداف ثورية برموز ومؤسسات النظام الكمبرادوري العميل. المسألة جوهرية تتعلق بمصالح الامبريالية والطبقات الرجعية. هذه القوى نظرا لرجعيتها واستغلالها الرأسمالي شبه الاستعماري للموارد المادية والبشرية للبلاد لا تستطيع أن تحكم بواسطة الديمقراطية... لا يمكن للامبريالية والطبقات الرجعية أن تحكم بلدا أغلب جهاته ممهشة منهوبة ومفقرة، مئات الألوف من البشر محكوم عليهم بالبطالة المؤبدة وبالتكديس في الأحياء «الشعبية» شبه القصديرية، العمال يتعرضون للاستغلال الرأسمالي الوحشي و أغلبهم وقتي وعرضي ولا يتمتع بالخدمات الاجتماعية ويمنع تحت طائلة الطرد من تكوين نقابة. أليس واضحا أنه لا يمكن إنشاء ديمقراطية سياسية في هذه الظروف؟ أعتقدون حقا أن الامبريالية وحلفائها من

البرجوازية العميلة وكبار الملاكين العقاريين يمكنهم أن يمنحوا الديمقراطية للشعب؟ الديمقراطية برنامج متكامل اقتصادي وسياسي يتضمن القضاء على المهينة الامبريالية وتصفية الطبقات الرجعية المتحالفة معها.

ولا يمكن «للسندوق» أيها السيد شكري بلعيد أن يكون ديمقراطيا في أشباه المستعمرات لأن الامبريالية والطبقات الرجعية لا يبن أن تحكّم إلا بالنظام البوليسي والقمعي. قد تضطر أحيانا وفي ظروف المد الثوري أن «تسمح» بهامش من الحرية لكن سرعان ما تنقلب عليه لأن طبيعة الاضطهاد الرأسمالي شبه الاستعماري هو من الفضاءة ومن الرجعية بحيث يتناقض على طول الخط مع الديمقراطية. تكتيكا وبصورة مؤقتة ومع الاستعداد الدائم لهجمات القمع، يمكن للثوريين المشاركة في انتخابات معينة لا بوهم الوصول للسلطة و«تغيير» النظام بل من أجل الدعاية الثورية وفضح الطبقات والقوى الرجعية على نطاق عني واسع.

إن أجهزة الدولة الكبرادورية العميلة هي الآن نشيطة من أجل تحضير شروط تزيف «انتخابات» جويلية بالضبط لكي لا يكون الصندوق ديمقراطيا. في هذا الإطار يندرج عدم محاکمة القناصة ورموز التجمع والدولة القمعية وعدم حل البوليس السياسي وإغراق الساحة بالأحزاب التجمعية «الجديدة» وإرهاب الشعب بالحرق والنهب، وفي هذا الإطار يندرج تعيين ولاة ومعمدين من بقايا التجمع والاستماتة في ذلك التعيين رغم كل «الغوغاء الثورية» لبعض أطراف الهيئة العليا. قريبا ستصغ أوهام من كان يدعي الثورية والوطنية والديمقراطية الذي أصبح يناضل الآن من أجل «العدالة الاجتماعية» والديمقراطية في إطار النظام القائم، وفي الحقيقة يسعون إلى «تجميل النظام شبه الاستعماري لا القضاء عليه».

في الأخير يجب أن نسوق تنبيا «بسيطا» للسيد شكري بلعيد مفاده أن لينين عندما قال «الانتخاب أرقى أشكال الديمقراطية» إنما يتحدث عن وضع يكون فيه الناخبون والمنتخبون متساوون من الناحية السياسية والاقتصادية وهو بالطبع ليس الحال في الوضع الرأسمالي شبه الاستعماري الذي تعيشه تونس.

القول بإمكانية بناء اقتصاد وطني مستقل بدعم القطاع الخاص التونسي والسياحة وبدعم الاستثمارات الخارجية التي تطور قوى الإنتاج. و بذلك تخلت الحركة على المقولة الماركسية اللينينية بأن الامبريالية لا تطور قوى الإنتاج بل تعيقها وأن بناء اقتصاد وطني مستقل يقتضي القضاء على الاقتصاد الكبرادوري الهش والقضاء على بقايا العلاقات ما قبل الرأسمالية في الريف والقضاء على هيمنة الامبريالية مجسدة في تصدير رساميلها لاستغلال قوة العمل ونهب الثروات وفي املاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي..الخ.

إليكم ما قالته حركة الوطنيين الديمقراطيين في أحد الحوارات الصحفية يوم 25 أفريل 2011 «أما بخصوص الاستثمارات الأجنبية فهناك حاجة ملحة لها في القطاعات ذات التكنولوجيات المتطورة التي تحقق العالة العالية الكفاءة ونقل التكنولوجيا». وبخصوص قطاع السياحة : «برغم أنه من القطاعات الهشة في رأينا فإن القطاع السياحي ضروري لاعتبارين اثنين أولهما اعتبار اقتصادي فالسياحة تشغل مالا يقل عن مليون و200 ألف تونسي مباشرة وغير مباشرة وهي أحد أكبر مواردنا من العملة الصعبة. أما الاعتبار الثاني فهو اعتبار حضاري وثقافي يعكس الشخصية الوطنية التونسية المتجذرة في تاريخها دون تعصب أو مذهبية والمنفتحة على الثقافة الإنسانية والمتوسطة بالخصوص».

ونحن نسأل في هذا الإطار حركة الوطنيين الديمقراطيين : 1- هل تعتقدون فعلا أن الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الامبريالية تنقل التكنولوجيا لأشباه المستعمرات وتطور قواها المنتجة ؟ 2- الرأسمال الخاص الذي تتحدثون عنه لا علاقة له بالتطور الاقتصادي المستقل لتونس بل هو متواجد في المشاريع التصديرية المندرجة ضمن سياسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والشركات متعددة الجنسيات ويعمل في أغلبه في إطار المناولة لاستغلال قوة عمل بحصة الثمن أما فائض القيمة فيذهب في معظمه للمؤسسات الأجنبية. فهل هذا هو الرأسمال الوطني الذي تريدون به بناء تونس؟ هذا بكل بساطة مواصلة للتوجه الكبرادوري. 3- المؤسسات السياحية أيضا تندرج في معظمها وفي طريقة

استغلالها ضمن التوجه الكمبرادوري المعادي لتطور القوى المنتجة في البلد وهي في معظمها مسيطر عليها من قبل مؤسسات احتكارية اسبانية وفرنسية وإيطالية وإنجليزية. فهل حقا تنوون دعم هذا القطاع؟

فقرة 5

التخلي عن النظرية الثورية والعمل على «إنتاج النظرية الخصوصية للشورة في تونس» عبر الحوار الوطني مع الأحزاب الرجعية والبرالية والديمقراطية... الخ. يقول الناطق الرسمي باسم حركة الوطنيين الديمقراطيين: «لا بد من حوار وطني حول محاور مخصصة محددة قادرة على إنتاج ما نسميه في حركة وطد «إنتاج النظرية الخصوصية للشورة في تونس» ونُخرج بذلك من فضاء النظرية العامة»

فقرة 6

التزول بالسقف الذي طرحته الجماهير المنتفضة في تونس والخاص بكيفية التعامل مع بقايا التجمع وإطاراته، حيث يكتفي السيد شكري بلعيد بالمطالبة «بإقصاء هذه القوى من المجلس التأسيسي فقط» مع ضمان حقهم في المشاركة السياسية لاحقا ومع التأكيد على إمكانية قيادتهم للإدارة منذ الآن على أساس الكفاءة. يقول السيد شكري بلعيد: «اليوم نحن إزاء ثورة... والتجمع لم يكن حزبا سياسيا بل جهاز مندمج مع الإدارة والدولة وخصوصها لفائدته وتعايش معها وانتهى لفك الارتباط معها. ما حصل لم يكن إقصاء للتجمع بل استبعاد للوجوه التجمعية والمسؤولين فيه، وهذا فقط لانتخابات المجلس التأسيسي. فالتجمع مازال إلى اليوم حاضرا بقوة في الإعلام التونسي وداخل الأجهزة الحساسة في الدولة، لكنه ضعيف في الشارع ولدى الشعب...»

تونس، في 20 ماي 2011

تونس
تمونشر 2012